المندوبية السامية للتخطيط

معالم إحصائية

نشرة شهرية

ماي 2021 – رقم 274

محتوى

1 الأثمان

2 مؤشرات إقتصادية ومالية

3 مذكرة حول الوضعية الاقتصادية الفصل الرابع من سنة 2020

4 تأثيرات شهر رمضان 1442 على تطور الأثمان عند الاستهلاك في سنة 2021

الأثمان

الرقم الإستدلالي للأثمان عند الإستهلاك (أساس 100 : 2017)

التطور حسب أقسام المواد

سجل الرقم الاستدلالي للأثمان عند الاستهلاك، خلال شهر مارس 2021، ارتفاعا بـ 0,2% بالمقارنة مع الشهر السابق. وقد نتج هذا الارتفاع عن تزايد الرقم الاستدلالي للمواد الغذائية بـ 0,3% والرقم الاستدلالي للمواد غير الغذائية بـ 0,2%.

بالمقارنة مع نفس الشهر من السنة السابقة، سجل الرقم الاستدلالي للأثمان عند الاستهلاك ارتفاعا قدره 0,1% خلال شهر مارس 2021.

وفيما يخص التغير السنوي، فقد سجل متوسط الرقم الاستدلالي للثلاثة أشهر الأولى من سنة 2021 ارتفاعا قدره 0,1% بالمقارنة مع نفس الفترة من السنة الماضية.

التطور الشهري للرقم الاستدلالي للأثمان عند الإستهلاك

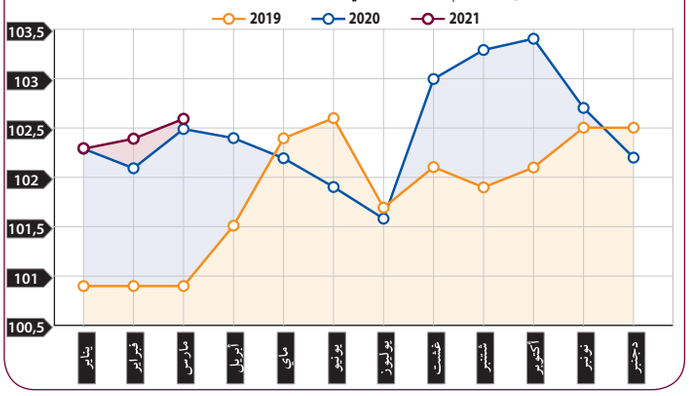

أقسام المواد	الرقم الاستدلالي الشهري فبراير 2021	مارس 2021	التغير %	الرقم الاستدلالي للثلاثة أشهر الأولى 2020	2021	التغير %
المواد الغذائية	**100,6**	**100,9**	**0,3**	**101,9**	**100,7**	**– 1,2**
المواد الغذائية والمشروبات غير الكحولية	99,6	100,0	0,4	101,2	99,8	– 1,4
المشروبات الكحولية والتبغ	125,4	125,4	0,0	120,1	125,4	4,4
المواد غير الغذائية	**103,5**	**103,7**	**0,2**	**102,6**	**103,5**	**0,9**
الملابس والأحذية	103,6	103,6	0,0	102,9	103,6	0,7
السكن والماء والكهرباء والغاز ومحروقات أخرى	102,0	102,2	0,2	101,5	102,1	0,6
الأثاث والأدوات المنزلية والصيانة العادية للمنزل	101,0	101,2	0,2	100,6	101,1	0,5
الصحة	101,6	101,8	0,2	101,5	101,7	0,2
النقل	104,7	105,3	0,6	101,9	104,6	2,6
المواصلات	103,8	103,8	0,0	103,9	103,8	– 0,1
الترفيه والثقافة	99,6	99,7	0,1	99,7	99,6	– 0,1
التعليم	110,3	110,3	0,0	108,5	110,3	1,7
مطاعم وفنادق	104,1	104,2	0,1	103,3	104,1	0,8
مواد وخدمات أخرى	104,4	104,7	0,3	103,8	104,5	0,7
الرقم الاستدلالي العام	**102,4**	**102,6**	**0,2**	**102,3**	**102,4**	**0,1**

المصدر : المندوبية السامية للتخطيط.

تطور الرقم الإستدلالي للأثمان عند الإستهلاك حسب المدن

المدن	الرقم الاستدلالي الشهري فبراير 2021	مارس 2021	التغير %	الرقم الاستدلالي للثلاثة أشهر الأولى 2020	2021	التغير %
أكادير	102,9	102,9	0,0	102,3	102,8	0,5
الدار البيضاء	102,9	102,9	0,0	102,4	102,9	0,5
فاس	102,2	103,0	0,8	103,2	102,5	– 0,7
القنيطرة	101,3	101,8	0,5	101,7	101,5	– 0,2
مراكش	102,1	102,5	0,4	102,3	102,2	– 0,1
وجدة	101,4	101,3	– 0,1	101,7	101,3	– 0,4
الرباط	102,5	102,7	0,2	102,3	102,6	0,3
تطوان	101,1	101,6	0,5	101,6	101,2	– 0,4
مكناس	102,2	102,5	0,3	101,7	102,3	0,6
طنجة	102,2	102,5	0,3	102,3	102,2	– 0,1
العيون	102,9	103,3	0,4	103,5	103,1	– 0,4
الداخلة	102,8	103,6	0,8	103,3	103,1	– 0,2
كلميم	104,3	104,3	0,0	105,0	104,3	– 0,7
سطات	102,2	102,5	0,3	101,1	102,2	1,1
آسفي	104,4	104,9	0,5	104,7	104,8	0,1
بني ملال	101,6	102,5	0,9	101,9	101,9	0,0
الحسيمة	101,4	101,7	0,3	101,4	101,5	0,1
الرشيدية	101,4	101,6	0,2	101,1	101,4	0,3
المجموع	**102,4**	**102,6**	**0,2**	**102,3**	**102,4**	**0,1**

المصدر : المندوبية السامية للتخطيط.

على مستوى المدن، سجل الرقم الاستدلالي للاثمان عند الاستهلاك خلال شهر مارس 2021 مقارنة مع الشهر السابق أهم الارتفاعات في بني ملال بـ 0,9% وفي فاس والداخلة بـ 0,8% وفي القنيطرة وتطوان وآسفي بـ 0,5% وفي مراكش والعيون بـ 0,4% وفي مكناس وطنجة وسطات والحسيمة بـ 0,3%. بينما سجل انخفاض في وجدة بـ 0,1%.

وبالنسبة للتطور السنوي، فقد سجل الرقم الاستدلالي للاثمان عند الاستهلاك، خلال ثلاثة أشهر الأولى من سنة 2021 مقارنة مع نفس الفترة من سنة 2020، أهم الارتفاعات في سطات بـ 1,1% وفي مكناس بـ 0,6% وفي أكادير والدار البيضاء بـ 0,5% ؛ بينما سجلت أهم الانخفاضات في فاس وكلميم بـ 0,7% وفي وجدة وتطوان والعيون بـ 0,4%.

تطور التغيرات السنوية 2019 - 2021

السنة	مارس/ مارس (1)	التغير % ثلاثة أشهر الأولى (2)
2019	– 0,1	– 0,2
2020	1,6	1,4
2021	0,1	0,1

المصدر : المندوبية السامية للتخطيط.

(1) تغير الرقم الإستدلالي للشهر الحالي مقارنة مع نفس الشهر من السنة الماضية.

(2) تغير متوسط الرقم الإستدلالي لثلاثة أشهر الأولى مقارنة مع نفس الفترة من السنة الماضية.

مؤشرات إقتصادية ومالية

القطاعات المنتجة

	الوضعية من يناير إلى مارس 2020	2021	التغير %
الصيد			
المنتوجات المسوقة للصيد الساحلي والتقليدي			
الوزن (بالطن)	249 730	246 409	– 1,3
القيمة (بألف درهم)	2 094 113	2 536 596	21,1

المصدر: المكتب الوطني للصيد.

	الوضعية من يناير إلى مارس 2020	2021	التغير %
الطاقة			
الطاقة الصافية المطلوبة (جيغاواط ساعة)	9 267	9 274	0,1
المعادن			
الإنتاج التجاري للفوسفاط (10^3 طن)	8 295	8 841	6,6
البناء			
إستهلاك الإسمنت (بألف طن)	3 267	3 394	3,9

المصادر : م.و.ك.م، المكتب الشريف للفوسفاط، وزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة.

المبادلات الخارجية

(بمليون درهم)	الوضعية من يناير إلى مارس *2020	*2021	التغير %
التجارة الخارجية			
الصادرات	**101 489**	**96 147**	**– 5,3**
السلع (فاب)	58 040	67 880	17,0
الخدمات	43 449	28 267	– 34,9
الواردات	**125 784**	**124 965**	**– 0,7**
السلع (فاب)	104 742	108 155	3,3
الخدمات	21 042	16 810	– 20,1
الرصيد التجاري	**– 24 295**	**– 28 818**	**– 18,6**
نسبة التغطية %	**80,7**	**76,9**	
مداخيل المغاربة القاطنين بالخارج	**14 733**	**20 894**	**41,8**

المصدر: مكتب الصرف.

السياحة

	الوضعية من يناير إلى دجنبر 2019	2020	التغير %
الليالي السياحية بالمؤسسات المصنفة (بالآلاف)	**25 244**	**6 968**	**– 72,4**
منها : الليالي السياحة الدولية (بالآلاف)	17 406	3 470	– 80,1

المصدر: وزارة السياحة والصناعة التقليدية والنقل الجوي والإقتصاد الإجتماعي.

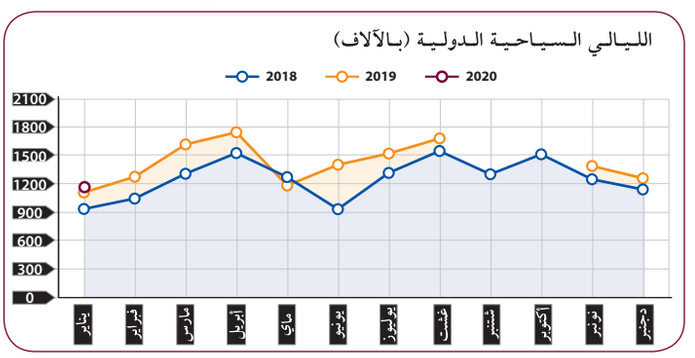

... معطيات غير متوفرة *: معطيات مؤقتة م: معطيات مصححة

المالية العمومية

(بمليون درهم)	الوضعية من يناير إلى مارس 2020م	*2021	التغير %
المداخيل العادية	**70 534**	**68 296**	**– 3,2**
النفقات العادية	**63 973**	**62 685**	**– 2,0**
الدين العمومي	5 814	5 286	– 9,1
الاستثمار	**21 593**	**19 336**	**– 10,5**
الرصيد الصافي للحسابات الخصوصية	**20 586**	**7 035**	
رصيد الميزانية العامة	**5 554**	**– 6 690**	

المصدر: وزارة الإقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة.

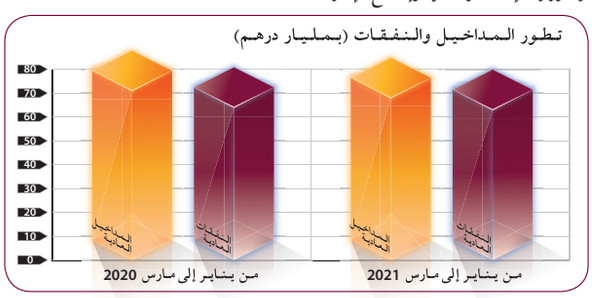

النقد

(بمليون درهم)	الوضعية من يناير إلى مارس 2020م	*2021	التغير %
مجمع النقد M_3	**1 381 620**	**1 487 531**	**7,7**
مجمعات التوظيفات السائلة	**728 102**	**828 806**	**13,8**
ديون للاقتصاد	1 092 637	1 132 398	3,6
الديون الصافية لمؤسسات الإيداع على الإدارة المركزية	213 223	250 093	17,3
الديون الصافية لمؤسسات الإيداع على غير المقيمين	277 023	313 665	13,2
موارد ذات طابع غير نقدي	251 683	245 298	– 2,5
مقابلات الودائع لدى الخزينة	76 392	72 065	– 5,7
بنود صافية أخرى	– 25 973	– 35 391	36,3
مجموع المقابلات (1)	**1 381 620**	**1 487 531**	**7,7**

(1) مجموع المقابلات = ديون للإقتصاد + الديون الصافية لمؤسسات الإيداع على الإدارة المركزية + الديون الصافية لمؤسسات الإيداع على غير المقيمين - موارد ذات طابع غير نقدي + مقابلات الودائع لدى الخزينة + بنود صافية أخرى.

المصدر : بنك المغرب.

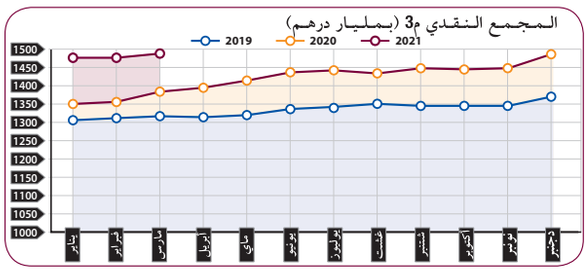

سوق العملة

	الوضعية في شهر مارس 2020	2021	التغير %
البورصة			
حجم المعاملات (بمليون درهم)	6 709,18	9 141,60	36,26
رسملة البورصة (بمليون درهم)	503 023,89	595 331,37	18,35
مؤشر مازي	9 704,85	11 483,65	18,33
مؤشر مادكس	7 876,80	9 336,07	18,53
الهيئة المكلفة بالتوظيف الجماعي للقيم المنقولة	**5 فبراير 2021**	**5 مارس 2021**	**التغير %**
العدد	504	512	1,6
الأصول الصافية (بمليون درهم)	546 421,56	560 835,85	2,6

المصادر: بورصة الدار البيضاء، الهيئة المغربية لسوق الرساميل.

مذكرة حول الوضعية الاقتصادية

الفصل الرابع من سنة 2020

عرف الاقتصاد الوطني انكماشا بنسبة **6%** خلال الفصل الرابع من سنة **2020**، تحت تأثير انخفاض القيمة المضافة للقطاع الفلاحي بنسبة **7,3%** والأنشطة غير الفلاحية بنسبة **5,5%**.

وفي انتظار نتائج الحسابات الوطنية السنوية المؤقتة التي ستنشر شهر يونيو القادم، ومع هذا النمو المسجل خلال الفصل الرابع، ستنتهي سنة **2020** بركود في نمو الاقتصاد الوطني بنسبة **7,1%**، وهي أقل بـ **0,1** نقطة مقارنة مع توقعات المندوبية السامية للتخطيط في شهر يناير **2021**.

انكماش في النشاط الاقتصادي

سجلت **القيمة المضافة للقطاع الاولي** بالحجم، مصححة من التغيرات الموسمية، انخفاضا بنسبة 6,8% في الفصل الرابع من سنة 2020 مقابل 5,2% المسجلة خلال نفس الفترة من سنة 2019. وتعزى هذه النتيجة إلى انخفاض أنشطة القطاع الفلاحي بنسبة 7,3% عوض انخفاض بنسبة 5,6% السنة الماضية وارتفاع أنشطة الصيد البحري بنسبة 0,3% عوض انخفاض بنسبة 0,1%.

وعرفت **القيمة المضافة للقطاع الثانوي** بالحجم بدورها، تراجعا بنسبة 1,6% خلال الفصل الرابع من سنة 2020 عوض ارتفاع قدره 2,9% نفس الفصل من السنة الماضية. فباستثناء أنشطة الصناعة الاستخراجية التي سجلت نموا بنسبة 8,9% عوض 3%، فباقي مكونات القطاع عرفت نموا سالبا بـ :

- 6,7% على مستوى البناء والأشغال العمومية عوض ارتفاع بـ 2% ؛
- 1,6% بالنسبة للصناعات التحويلية عوض ارتفاع بـ 3% ؛
- 0,7% بالنسبة للماء والكهرباء عوض ارتفاع بـ 3,4%.

ومن جهتها، انخفضت **القيمة المضافة للقطاع الثالثي** بنسبة 7,5% خلال الفصل الرابع من سنة 2020 بعد أن سجلت ارتفاعا قدره 3,9% نفس الفصل من السنة الماضية. وهذا الانخفاض الحاد كان نتيجة التأثير المشترك لانخفاض القيم المضافة لـ :

- الفنادق والمطاعم بنسبة 57,1% عوض ارتفاع بنسبة 3,3% ؛
- النقل بنسبة 18,6% عوض ارتفاع بنسبة 6,1% ؛
- التجارة بنسبة 8,2% عوض ارتفاع بنسبة 2% ؛
- الخدمات المقدمة للأسر والمقاولات بنسبة 7,1% عوض ارتفاع بنسبة 3,6% ؛
- الخدمات المقدمة من طرف الإدارات العمومية والضمان الاجتماعي بنسبة 1,2% عوض ارتفاع بنسبة 5,7% ؛

وإلى ارتفاع أنشطة :

- الخدمات المالية والتأمينية بنسبة 2,8% عوض 4,6% ؛
- خدمات التعليم، الصحة والعمل الاجتماعي بنسبة 0,1% عوض 3,4% ؛
- البريد والمواصلات بنسبة 0,1% عوض 0,7%.

في المجمل، عرفت **القيمة المضافة للأنشطة غير الفلاحية** انخفاضاً بنسبة 5,5% خلال الفصل الرابع من سنة 2020 عوض ارتفاع نسبته 3,5% خلال نفس الفترة من السنة الماضية.

وفي هذه الظروف، واعتبارا لانخفاض الضريبة على المنتوجات صافية من الاعانات بنسبة 8% سجل **الناتج الداخلي الإجمالي** بالحجم خلال الفصل الرابع من سنة 2020 انخفاضا بنسبة 6% عوض ارتفاع بنسبة 2,3% السنة الماضية.

التحكم في التضخم

وبالأسعار الجارية، عرف **الناتج الداخلي الإجمالي** انخفاضاً بلغ 5% عوض ارتفاع بنسبة 3,2% سنة من قبل، مما نتج عنه ارتفاع في المستوى العام للأسعار بنسبة 1% عوض 0,9%.

تراجع الطلب الداخلي

انكمش الطلب الداخلي بنسبة 5,5% خلال الفصل الرابع من سنة 2020 عوض ارتفاع بنسبة 1,4% نفس الفترة من السنة الماضية مع مساهمة سلبية بـ 6,1 نقطة في النمو الاقتصادي عوض مساهمة موجبة بـ 1,6 نقطة.

وسجلت نفقات الاستهلاك النهائي للأسر انخفاضا بنسبة 4,3% بمساهمة سلبية في النمو بـ 2,4 نقطة عوض مساهمة موجبة بـ 0,4 نقطة خلال نفس الفترة من السنة الماضية. ومن جهتها، سجلت نفقات الاستهلاك النهائي للإدارات العمومية انخفاضا نسبته 0,7% مع مساهمة سلبية في النمو الاقتصادي بـ 0,1 نقطة عوض مساهمة موجبة بـ 1,2 نقطة خلال نفس الفترة من سنة 2019.

ومن جهته، سجل إجمالي تكوين رأس المال الثابت انخفاضا بنسبة 9,4% خلال الفصل الرابع لسنة 2020 مع مساهمة سلبية في النمو الاقتصادي بـ 2,6 نقطة عوض 0,3 نقطة نفس الفترة من السنة الماضية.

مساهمة إيجابية للمبادلات الخارجية

في المقابل، سجلت المبادلات الخارجية من السلع والخدمات مساهمة إيجابية في النمو بلغت 0,1 نقطة عوض 0,8 نقطة خلال نفس الفصل من السنة الماضية.

وسجلت الصادرات انخفاضا بنسبة 8,1% خلال الفصل الرابع من سنة 2020 بمساهمة سلبية في النمو بـ 3,1 نقطة عوض مساهمة إيجابية بـ 1,6 نقطة. وبدورها، تراجعت الواردات من السلع والخدمات بنسبة 6,6% عوض ارتفاع بنسبة 1,7% مع مساهمة إيجابية في النمو بـ 3,2 نقطة عوض مساهمة سلبية بـ 0,9 نقطة سنة من قبل.

انخفاض في الحاجة إلى تمويل الاقتصاد الوطني

مع انخفاض للناتج الداخلي الاجمالي بالأسعار الجارية بنسبة 5% وارتفاع صافي الدخول المتأتية من بقية العالم بنسبة 32,1%، عرف إجمالي الدخل الوطني المتاح انخفاضا بنسبة 3,3% في الفصل الرابع من سنة 2020 مقابل ارتفاع بنسبة 2,8% سنة من قبل.

وأخذا بالاعتبار انخفاض الاستهلاك النهائي الوطني بالقيمة بنسبة 3,2% مقابل ارتفاع بنسبة 3,5% المسجل سنة من قبل، فقد بلغ الادخار الوطني 29,5% من الناتج الداخلي الإجمالي عوض 29,1%.

وقد مثل إجمالي الاستثمار (إجمالي تكوين الرأسمال الثابت والتغير في المخزون) 29,6% من الناتج الداخلي الإجمالي مقابل 33,2% خلال نفس الفصل من السنة الماضية، ونتيجة لذلك تقلصت الحاجة لتمويل الاقتصاد الوطني مقارنة بالفصل الرابع من سنة 2019 حيث انتقلت من 4,1% من الناتج الداخلي الإجمالي إلى 0,1% خلال الفصل الرابع من سنة 2020.

القيمة المضافة حسب فروع النشاط الاقتصادي (مصححة من التغييرات الموسمية) بأسعار السنة الماضية متسلسلة سنة الأساس 2007 (بملايين درهم)

	الفصل الرابع 2019	الفصل الرابع 2020	التغيرات البين سنوية بـ %
القطاع الفلاحي	28 896	26 786	– 7,3
القطاع غير الفلاحي	**192 548**	**182 012**	**– 5,5**
الصيد البحري	1 626	1 632	0,3
صناعة الاستخراج المعدني	3 962	4 314	8,9
الصناعة التحويلية	36 170	35 601	– 1,6
الكهرباء والماء	5 806	5 765	– 0,7
البناء والأشغال العمومية	12 099	11 288	– 6,7
التجارة	20 638	18 946	– 8,2
الفنادق والمطاعم	5 627	2 414	– 57,1
النقل	9 857	8 022	– 18,6
البريد والمواصلات	12 605	12 618	0,1
أنشطة مالية وتأمينية	13 109	13 483	2,8
الخدمات المقدمة للمقاولات وخدمات شخصية	31 081	28 874	– 7,1
الادارات العامة والضمان الاجتماعي	21 224	20 969	– 1,2
التعليم، الصحة والعمل الاجتماعي	18 747	18 766	0,1
الضريبة على المنتوجات صافية من الإعانات	38 065	35 012	– 8,0
الناتج الداخلي الاجمالي بالحجم	**257 968**	**242 560**	**– 6,0**
الناتج الداخلي الاجمالي غير الفلاحي	**228 056**	**214 796**	**– 5,8**
الناتج الداخلي الاجمالي بالأسعار الجارية	**290 866**	**276 201**	**– 5,0**

الاستعمالات الرئيسية للناتج الداخلي الإجمالي بالحجم (مصححة من التغييرات الموسمية) (بأسعار السنة الماضية متسلسلة سنة الأساس 2007) (بملايين درهم)

	الفصل الرابع 2019	الفصل الرابع 2020	التغيرات البين سنوية بـ %
نفقات استهلاك الأسر	146 602	140 298	– 4,3
نفقات استهلاك الإدارات العمومية	45 183	44 853	– 0,7
نفقات استهلاك المؤسسات الغير الهادفة للربح	1 389	1 315	– 5,4
إجمالي تكوين رأس المال الثابت	72 743	65 877	– 9,4
صادرات من السلع والخدمات	96 189	88 398	– 8,1
واردات من السلع والخدمات	132 385	123 706	– 6,6

الدخل الوطني الإجمالي المتاح (بالأسعار الجارية) (بملايين درهم) (مصحح من التغييرات الموسمية)

	الفصل الرابع 2019	الفصل الرابع 2020	التغيرات البين سنوية بـ %
الدخل الوطني الإجمالي المتاح	305 467	295 492	– 3,3
الادخار الوطني الإجمالي	84 561	81 602	– 3,5
اجمالي تكوين رأس المال الثابت	80 830	72 895	– 9,8

المصدر : المندوبية السامية للتخطيط.

تأثيرات شهر رمضان 1442 على تطور الأثمان عند الاستهلاك في سنة 2021

نستعرض في هذه الوثيقة تأثير شهر رمضان المبارك على تطور أسعار الاستهلاك خلال هذه السنة، وخاصة أسعار استهلاك المواد الغذائية. وتجدر الإشارة إلى أن شهر رمضان 1442 هو الثالث عشر خلال 61 سنة القمرية الأخيرة، الذي يبتدئ بيوم الأربعاء. كما يتشابه مع رمضان 1989 من حيث موسم حدوثه (أبريل - مايو).

وخلال شهر رمضان، تشهد معظم القطاعات تباطؤا في الإنتاجية يرجع جزئيًا إلى انخفاض ساعات العمل. ووفقا لنتائج البحث الوطني الأخير حول استخدام الوقت، الذي أنجزته المندوبية السامية للتخطيط سنة 2012، فإن ساعات العمل اليومية تنخفض بنسبة تقدر بـ 23%. ويقدر هذا الانخفاض بـ ساعة واحدة و 12 دقيقة للرجال و 19 دقيقة للنساء. في المقابل، يتزايد الوقت المخصص للتسوق وللأنشطة المنزلية مقارنة مع الشهور العادية، وخاصة في المدن وبين النساء (47+ دقيقة).

بدورها تتغير عادات الاستهلاك خلال شهر رمضان. وبحسب البحث الأخير حول استهلاك الأسر، الذي أجرته المندوبية السامية للتخطيط خلال 2014\2013، فإن استهلاك الأسر يرتفع بنسبة 16,3% في المتوسط خلال الشهر الكريم. ويعزى ما يقرب من 82% من هذه الزيادة الظرفية إلى ارتفاع نفقات الغذاء، بحيث تنفق الأسر، في المتوسط، أكثر من الثلث على الغذاء (37%+) مقارنة مع الشهور الأخرى. وتخص هذه الزيادة في الإنفاق على الغذاء جميع فئات الأسر، حيث ترتفع كلما تحسن مستوى المعيشة (تتراوح من 22,5% إلى أكثر من 40%). ومن بين المنتجات الأكثر مساهمة في هذا الإنفاق الإضافي، الفواكه (163%+) واللحوم (35%+) والحبوب (35%+) والحليب ومنتجات الألبان (47%+). بدوره يرتفع الإنفاق على المنتجات غير الغذائية بنسبة 4,6%، مدعومًا بشكل خاص بزيادة 20% في الإنفاق على «النقل والاتصالات» و 3,7%+ في الإنفاق على «السكن والطاقة». في المقابل، ينخفض الإنفاق على الملابس بنسبة 13% في المتوسط خلال هذا الشهر الكريم، وخاصة في الوسط القروي (17,3%-).

الفروق (بـ %) للإنفاق خلال شهر رمضان مقارنة بـالأشهر الأخرى من العام حسب نوع المنتجات

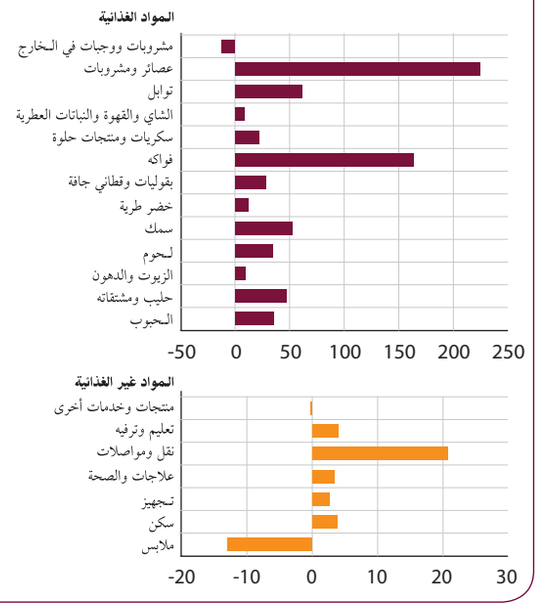

تقدير آثار شهر رمضان على أسعار إستهلاك المواد الغذائية خلال الأسبوعين الأول والثاني من رمضان **1442** (%)

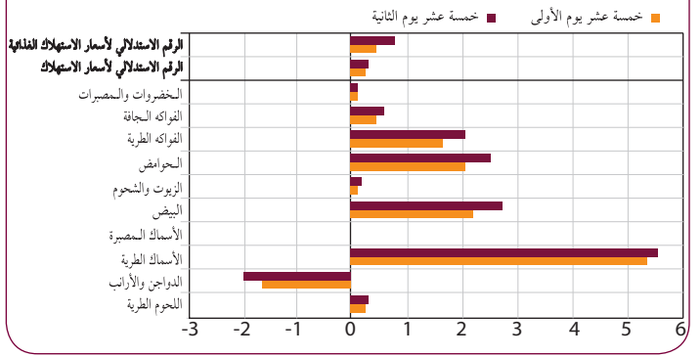

المصدر : المندوبية السامية للتخطيط.

الإيداع القانوني : **2003/0016**

المندوبية السامية للتخطيط

إيلو 31-3، قطاع 16، حي الرياض الرباط – المغرب – ص.ب : 178 - 10 001

الهاتف : 04 69 57 37 5 (212+) – الفاكس : 02 69 57 37 5 (212+)

www.hcp.ma

أنجزت هذه النشرة بتعاون مع البنك المغربي للتجارة الخارجية

BMCE BANK OF AFRICA
البنك المغربي للتجارة الخارجية لإفريقيا